

او حى به الميت في المعين او الغنائه لملك في لم يعنى
انه لا اوصى ان يباع عبد فلان من فلان الغنائه فان
استقر الغنائه فميت غنائه كلام وان استقر به بل
فان يحوا عنه من قيمته ثلثه فان ابي فان الوارث
يخبر بين ان يسميه لفلان بمطلبه وبين ان يسلم
ثلث العبد فلان ملكا وهذا الخجل الثلث جميع العبد
الموصى بي بعه العتق او لفلان فان لم يحمله الثلث
خير الوارث بين بعه منه بوجبه ثلث الميت
او يفتقر منه مبلغ ثلث الميت من خيره ما تزل في سلة
العتق لان الوجبه له واما سلة البيع لفلان
فبحر وروى بين بعه بوجبه ثلث الميت وبين
اعطا فلان ثلث جميع ما تزل له الميت من العبد وبنه
بما ملكه من عود ودار وغيره قاله الشيخ شرف الدين
فقوله او الغنائه لفلان معطوق وعليه عتق وصار المعين
ان الوارث شي الذي يخبر في بعه بمطلب فلان او علي
ثلث العبد لفلان فالا حاكم السيليني باروخ عارة
ويعبارة معطوق علي عتق اي او يعنى الغنائه لفلان
في قوله اعطوه او يبيموه له ومعنى العتق الا عتقه
به اي بثلث العبد و يفتق عبد الحج من ثلث
الحضرة وقف ان كان لا شهر بسيرة والاعجل عتق ثلث
الحضرة ومنه ربي ان الانسان اذا اوصى بعتق عبده في
ثلثه وله ملكا حضرة وما لا يبيد المال ان العبد لا يخرج
من ثلث المال الحضرة يخرج من ثلثه اجمع فان كان المال
الغايب ياتي بعرا شهر بسيرة كالاربعه فان العبد
بوقفا اي محنوره و يفتق كله منه وان كان المال الغايب

لا ياتي

لا ياتي الا بعد شهر كثيرة فانه محل عتق ما قابل ثلث
الحضرة ثم كل ما قدم شي من المال الغايب فانه يفتق
ما قابل ثلثه اي ان يذل عتق العبد ولزم حازرة
الوارث عود لم يجمع بعه الا اثنين عود يكونه في
سنته او دينه او سلطانه الا ان عتق من يحمل
سنته او حمل ان لم الرد ربي ان المزجج من حازرة
اذا اوصى بوصا ياتي بحال زوجته بالثمن من الثلث
واجازها الوارث قبل موت كوصي فان تلك الحازرة
تلتزم الوارث بما لم يكن الوارث له عودا ما ان كان له
عودا بان كان في نفقة الموصي ويحتمى انه ان لم يحزمه
وصيته قطع عنه نفقته فان تلك الحازرة لا تلتزمه
حينئذ كذلك لا يلزمه الحازرة ان كان علي الوارث
دين الموصي ويحتمى انه ان لم يحزم طلبة دينه ويحتمى
او كان يخشى سلطان الموصي وحكمه فان لم يكن
للوارث عود بل حزمه الامور فان الحازرة تلتزمه
الا ان عتق من يحمل سنته انه معلوم ان الحازرة
تلتزمه وان حمل ذلك فان عتق وكان من هو من ثلثه
يحمل ذلك فان الحازرة لا تلتزمه حذوا منه انه لا فرق
في لزوم الحازرة من الوارث بين من يبيع بالحازرة
ومن ساله الموصي في ذلك واليه ذهب غير واحد من
شيوخ عباد الحق ولا يجوز ان المبرور له الا ان السفيه
وقوله لا حجة موقوفه كونه موقفا وتكرره لم يرد
عليه في الموقوفه كسفر يعنى انه الا يبيد اذا اوصى
في حال حجة بوصا ياتي بدينه علي ثلث ماله واجاز
الوارث شي حال حجة الموصي فان الحازرة لا تلتزم